

مفاهيم القرآن

(223) الجمعة وغيرها . فالأولان من هذه المناصب (الثلاثة) ثابتان للفقهاء - باتفاق الكلمة - كما سيوافيك بيانه عند بيان السلطات الثلاث. وأمّا الولاية والحكومة بالمعنى الماضي، فلا وجه للشك في ثبوتها للفقهاء حسب الأدلة الواردة ولكن المراد منها يتلخص في أمرين: الأول: إذا نهض الفقهاء بتشكيل الحكومة وجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوه (1). إذ كل ما يشترط من المواصفات في الحاكم التي يأتي بيانها; موجود في الفقهاء العادل. وأمّا الثاني: إذا نهض الناس بتشكيل الحكومة تحت الصواب الإسلامية فلفقيه العادل حينئذ أن يراقب سلوك الحكومة وتصرفاتها; فيصحح مسيرتها إذا انحرفت ويعدل سلوكها إذا شذت. . . وعندئذ تكون ولاية الفقهاء ضماناً لاستقامة الدولة ومانعاً عن عدولها عن جادة الحق وسنن الدين، فهو متخصص عارف بالأحكام والحدود، وبما أنّه ورع يتقّي الله ويخشاه أكثر من سواه كما يقول الله سبحانه: (إِنَّ زَمَّامًا يَدْعُو اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (فاطر: 28) وقد عاش بين أفراد المجتمع فعرف بالصلاح والورع والأمانة، فولايته تجز الحكومة عن الخروج عن المعايير الإسلامية. . . وارتكاب ما يخالف مصالح الإسلام والمسلمين دون أن ينحرف هو عن صراط الحقّ المستقيم. كيف يمارس الفقهاء ولايتهم أمّا كيف يمارس الفقهاء ولايتهم - وهو الشقّ الثاني - إلى جانب ما أقرّه الإسلام من اختيار للأمة في انتخاب حكّامها، وما أعطاه من الحرية لهم في نطاق المعايير الإسلامية،

_____ 1- الحكومة الإسلامية للإمام الخميني: 49، بل يجب على الفقهاء تشكيل الدولة الإسلامية إذا لم يكن هناك دولة إسلامية.